



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(3)/5/Add.1(A)
4 October 1999
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة

ريسي، ١٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

البند ٨(ج) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتقدمة عن
التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل، بما في
ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد المالية التي قدمتها أو تقوم
بتقديمها بموجب الاتفاقية

مذكرة من الأمانة

إضافة

أعدت الأمانة الملخصات التالية على أساس التقارير الجديدة الواردة بعد ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩. ويمكن
الاطلاع على النصوص الكاملة لهذه التقارير في الموقع الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على شبكة
الويب (www.unccd.de).

فرنسا

يدعم التعاون الفرنسي التدابير الرامية إلى تنمية القدرات والمعارف وتعميم المعلومات في مجال مكافحة التصحر. وتتعلق التدابير التي اتخذت في ١٩٩٩ بما يلي: تقديم الدعم لنظم المعلومات البيئية الأفريقية (مشروع دعم الأرصاد الجوية في وسط أفريقيا من أجل تطبيقات الأرصاد الجوية في التنمية، وذلك بمبلغ ٨ ملايين فرنك، وبرنامج المركز الإقليمي للأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجية التابع للجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، بمبلغ ١١ مليون فرنك، وبرنامج جهاز رصد ومتابعة البيئة التابع لمرصد الصحراء والساحل ومكوناته: شبكة مرصد المراقبة الإيكولوجية طويلة الأجل، واستخدام الصور الملتقطة بالسواتل، ونظام تعميم المعلومات بشأن التصحر/نظام معلومات البيئة ومتابعتها على الإنترنت، وذلك بمبلغ ١٤ مليون فرنك تقريباً)؛ وإقامة شراكات في مجال البحث والتطوير بشأن التصحر، بمبلغ ٥ ملايين فرنك؛ والشروع في برنامج حلقات دراسية سنوية للتدريب بشأن التصحر لصالح البلدان النامية؛ ومساندة أنشطة رصد الصحراء والساحل في مجال تنفيذ الاتفاقية (مبلغ مليون فرنك) ولمدافمة تعزيز إفاة الجهات الفاعلة في مكافحة التصحر من نتائجها، (مبلغ ١,٣ مليون فرنك)؛ وأخيراً تعبئة جهود الجهات الفاعلة بتنظيم أيام بشأن التصحر وإعداد أفلام لحفز اهتمامها (٠,٧ مليون فرنك).

ولمتابعة هذه المبادرات، أنشأت فرنسا، فضلاً عن ذلك، لجنة علمية فرنسية بشأن التصحر. وكذلك يساند التعاون الفرنسي بقوة مرصد الصحراء والساحل بتمويل يبلغ ٥٥ في المائة من مجموع أنشطته. وقد عنيت كذلك، بالاتفاق مع شركائها الألمان والسويديين، وبمساعدة منظمات دولية مثل نادي الساحل، بإعداد أدوات من شأنها أن تخدم ما يلي: تعزيز وضع مكافحة التصحر في الاعتبار في برامجنا، وتنمية التنسيق، في إطار تنفيذ الاتفاقية بين أنشطتنا وأنشطة الجهات المانحة الأخرى وأنشطة بلدان أفريقيا المعنية. وتتمثل هذه الأدوات في إعداد جدول يعرض الدعم المقدم من الجهات المانحة لتنفيذ الاتفاقية، و جدول لمؤشرات إدخال المشاريع في نطاق اتفاقية مكافحة التصحر.

وأخيراً تقوم فرنسا بتيسير الوصول إلى صناديق البيئة العالمية، وخاصة في أفريقيا بتقديم مشاريع لمكافحة التصحر (نحو ٤٤ مليون فرنك، أي نحو ٤٠ في المائة من التعهدات لأفريقيا جنوب الصحراء)؛ ومن ناحية أخرى فقد أطلقت مبادرة إقليمية "البيئة العالمية ومكافحة التصحر في أفريقيا في منطقة الساحل" (مبلغ ٢١,٥ مليون فرنك) والهدف منها هو وضع إجراءات إقليمية لتعبئة الأموال من صندوق البيئة العالمية على مستوى منطقة الساحل.

إيطاليا

وافقت الحكومة الإيطالية، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على استخدام ٦٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لصالح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من أجل تقديم المساعدة للحكومات في عملية إعداد خطط العمل الوطنية في الرأس الأخضر والنيجر. وتوجهت بعثة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى النيجر في آذار/مارس ١٩٩٩ من

أجل: '١' تحليل عملية ومنهجية إعداد برنامج العمل الوطني، ومدى مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في مرحلة الإعداد؛ و'٢' تحديد الاحتياجات إلى مزيد من المساعدات في إتمام إنجاز برنامج العمل الوطني على المستوى المحلي؛ و'٣' تحديد الأنشطة التي يمكن للصندوق دعمها (السياسة البيئية، الآليات المالية)، وكذلك تحديد أنشطة نموذجية في مجالات تدخل المشاريع الجارية الممولة من الصندوق؛ و'٤' إعداد خطة عمل وميزانية مفصلتين للدعم الذي يقدمه الصندوق في نفس المجال على مدى عامين (١٩٩٩-٢٠٠٠).

كذلك أوفدت بعثة من الصندوق إلى الرأس الأخضر في آذار/مارس ١٩٩٩. وقد كان الرأس الأخضر أول بلد في أفريقيا يصدق على الاتفاقية، ولذلك تعتبر عملية إعداد برنامج العمل الوطني من أكثر العمليات تقدماً في المنطقة. ومع ذلك فقد أبرز تقرير بعثة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بعض جوانب القصور فيما يتعلق بإدخال المكونات المختلفة للخطة. وأوصى بما يلي: '١' مواصلة أنشطة المساعدة الدولية طوال عملية إعداد برنامج العمل الوطني؛ و'٢' تعزيز البعد المحلي لبرنامج العمل الوطني؛ و'٣' إعداد أنشطة نموذجية محلية لمكافحة التصحر، وذلك كتمهيد للتنفيذ الكامل للبرامج الأوسع نطاقاً، مثل برنامج تخفيف الفقر في الريف، الذي يتولى الصندوق تنسيقه.

اليابان

أسهمت اليابان، خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨، بنحو ٥ ملايين دولار أمريكي للصندوق الاستئماني ولصندوق التبرعات الخاص، اللذين أنشئاً بقرار الجمعية العامة رقم ٤٧/١٨٨ بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وأخذت اليابان مبادرات في العمليات التشاركية واتفاقات الشراكة من أجل تنمية أفريقيا، مثل: '١' تقديم دعم لمنندى آسيا وأفريقيا بشأن مكافحة التصحر (الذي اجتمع أولاً في بكين في ١٩٩٦، ثم في النيجر في ١٩٩٧)؛ و'٢' عقد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني بشأن التنمية الأفريقية (الذي عقد في طوكيو في ١٩٩٨). وفيما يلي عوض إجمالي للتعاون الثنائي لليابان في دعم إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية على جميع المستويات: '١' إرساء وتعزيز نظم الأمن الغذائي في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ و'٢' إيجاد سبل عيش بديلة للسكان المحليين بمساعدتهم على تحسين المرافق مثل مدارس التعليم الزراعي وغيره من التدريب المهني؛ و'٣' تحسين البيئة الاقتصادية الوطنية بهدف استئصال الفقر وتوفير الأمن الغذائي في بوركينافاسو والنيجر؛ و'٤' نشر تنظيم الأسرة في غانا وكينيا، بما في ذلك النهوض بصحة الأطفال والأمهات؛ و'٥' صون موارد المياه وضمان إمدادات ثابتة بالماء العذب في كينيا والمغرب والسنغال؛ و'٦' إعادة التشجير وصون الغابات في بنن ومالي والسنغال؛ و'٧' التنمية الزراعية بتوفير موارد المياه للإنتاج الزراعي في مصر وملاوي وتونس؛ و'٨' تنمية مصادر الطاقة المختلفة وكفاءة استخدامها في الكاميرون وزمبابوي؛ و'٩' بناء القدرات والتعليم في مجال الزراعة والحراثة واستغلال الموارد المائية؛ و'١٠' تقديم دعم للنساء في إثيوبيا وموزامبيق في حفر الآبار وزراعة الخضر؛ و'١١' إجراء دراسات وبحوث بشأن صون التربة والموارد المائية والتنمية الزراعية والأساليب الاقتصادية الاجتماعية؛ و'١٢' دعم أنشطة المنظمات غير الحكومية بتقديم منح للمشاريع القاعدية الأساسية من الصندوق الياباني للبيئة العالمية، والمدرجات البريدية للمساعدة الطوعية الدولية والمركز الياباني الدولي للنهوض بالغابات والتعاون بشأنها.

وقد قدم دعم اليابان للمنظمات الدولية عن طريق مساهمات للجهات التالية: '١' صندوق التبرعات الخاص والصندوق الاستئماني (٨٩٢ ٠٠٠ ٤ دولار أمريكي منذ ١٩٩٤)، لدعم اجتماعات مختلفة نظمتها الأمانة، ولمشاركة البلدان النامية في مؤتمر الأطراف؛ و'٢' أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال مكافحة التصحر، وتقديم مساهمات في شكل بيانات لقاعدة بيانات الموارد العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ و'٣' للميزانية الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وكتبرعات من أجل أنشطة في مجالات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك؛ و'٤' لبرنامج الغذاء العالمي، الذي يقدم مساعدات غذائية في حالات الطوارئ إلى السكان الذين يعانون الجوع نتيجة لآثار الجفاف؛ ومساهمات يبلغ مجموعها ٢٢٠ مليون دولار أمريكي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتمويل مشاريع زراعية مختلفة تساعد على درء خطر التصحر عن الأراضي الزراعية؛ و'٥' لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقوم بتدريب مواطني البلدان الأفريقية بإقامة مشاريع نموذجية؛ و'٦' للميزانية العادية وصندوق التعاون الطوعي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، التي تدعم أنشطة المرافق المختلفة للأرصاد الجوية، من خلال برنامج المناخ العالمي وبرنامج الأرصاد الجوية الزراعية، وغيرهما؛ و'٧' للميزانية الأساسية والمساهمات الطوعية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي تضطلع ببرنامج الإنسان والمحيط الحيوي وبرنامجها الخاص بشأن "النساء وإمدادات الموارد المائية واستخدامها"؛ و'٨' للمعهد الدولي لبحوث المحاصيل للمناطق المدارية شبه القاحلة، التابع للمجموعة الاستشارية المعنية بالبحوث الزراعية الدولية، للبحث في المحاصيل الملائمة للزراعة في المناطق المدارية شبه القاحلة؛ و'٩' لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لاستحداث صناعة مستدامة وملائمة للبيئة في أفريقيا؛ و'١٠' للبنك الدولي، وبصفة خاصة لصندوق تطوير السياسات وتنمية الموارد البشرية الذي أنشأه البنك؛ و'١١' لمرفق البيئة العالمية (نحو ٤١٥ مليون دولار أمريكي لتجديد الموارد الأول ونحو ٤١٣ مليون دولار جرى التعهد به للتجديد الثاني)؛ و'١٢' لبنك التنمية الأفريقي، الذي يقدم مساعدات لمشاريع مثل مشروع إمدادات المياه في تونس، ومشروع الري في زمبابوي.

هولندا

يبلغ إجمالي التزامات هولندا بالمساعدات للبرامج والمشاريع الجارية لمكافحة التصحر في أفريقيا ٨٢٣ مليون فلورين، منه ٢٧ في المائة (٢١٨ مليوناً) يخصص على المستوى المركزي (الوزارات والمصالح)، و٧٣ في المائة (٦٠٥ ملايين) تقدمه سفارات هولندا. وتتمثل أهم القطاعات التي يقدم لها الدعم في: الحماية البيئية المباشرة، والتنمية الريفية المتكاملة، والدعم المؤسسي. وفي بلدان مثل بوركينا فاسو ومالي، تعنى سفارات هولندا بدرجة كبيرة في تنفيذ خطط العمل الوطنية وتعد مشاورات منتظمة مع الحكومة. وفي البلدان التي لا تمثل فيها الاتفاقية مسألة عاجلة على جدول الأعمال الوطني، تلتزم السفارات بأولويات سياسات تلك البلدان، ولكنها تشجع تنفيذ الاتفاقية أو تدعم الأنشطة التي تتصل بها. وتعمل هولندا، في بوركينا فاسو، "كرائدة" لتيسير العملية. وفي بلدين آخرين، تشارك سفارة هولندا كعضو في مجموعة المانحين فيما يتعلق بمكافحة التصحر. وفي بعض بلدان أخرى، مثل موزامبيق، لا يوجد بعد تنسيق واضح للجهات المانحة.

ويشير تقرير هولندا إلى أنه ينبغي تشجيع مشاركة السكان المحليين والمجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية وخطط العمل الوطنية. فمشاركة القطاع الخاص والفئات الاجتماعية كالنساء والرعيين والشباب قليلة جداً. ويختلف مستوى المعرفة والوعي بالاتفاقية اختلافاً واسعاً فيما بين فئات المجتمع المختلفة والحكومات. ورغم أن وعي الجمهور بأهمية مكافحة التصحر أخذ في التنامي، فإنه يظل من الممكن زيادته. ويلاحظ في بعض البلدان أن موظفي الحكومة المركزية أو المحلية غير معنيين بدرجة كافية بهذه القضية. ولتحسين تنفيذ الاتفاقية تشجع هولندا بقوة مشاركة أصحاب المصالح على جميع المستويات. ومن أمثلة المحاولات الجارية لتحسين الحوار بين هولندا والبلدان النامية، السياسة التي تنتهجها هولندا حالياً لتحويل السفارات سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بمساعدات التنمية، وإدخال نهج قطاعي يعترف بمسؤولية حكومة البلد المتلقي ودورها القيادي فيما يتعلق بمساعدات التنمية.

سويسرا

تولي سويسرا، في التعاون الثنائي في مجال مكافحة التصحر، أولوية للتدابير التي يمكن أن يضطلع بها السكان أنفسهم. ومن ثم أنجزت المشاريع المختلفة في تعاون وثيق مع الجهات الفاعلة، بهدف دعم قدرات وكفاءات السكان، ولا سيما النساء في مجال الاستخدام المستدام لموارد بيئتهم المباشرة، حتى يستطيعوا الانتفاع بشكل كامل بشراكات على جميع المستويات، والمشاركة في عمليات للتشاور ولتطبيق تدابير إدارة مستدامة للموارد. وقد أمكن إجراء ذلك على المستوى الوطني في منديات نظمتها البلدان الأطراف المتأثرة، أو في منديات متعلقة بالتنسيق، أو في لقاءات لمنظمات غير حكومية من الجنوب ومن الشمال. وقد شجعت سويسرا دوماً مشاركة المنظمات غير الحكومية المنتمجة إلى الجنوب بتقديم مساهمات مالية طوعية، سواء أثناء مرحلة التفاوض بشأن اتفاقية مكافحة التصحر أو من أجل المشاركة في مؤتمرات الأطراف. كما أنها قدمت دعماً مالياً لإقامة الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن التصحر.

وتشارك سويسرا بنشاط في منديات التشاور والتنسيق التي تنظمها الأمم المتحدة، والبنك الدولي والبنوك الإقليمية للتنمية وكذلك في اجتماعات المائدة المستديرة القطاعية التي تنظمها البلدان الأطراف المتأثرة، وذلك في حالة ما إذا كانت سويسرا ممثلة فيها بمكتب لتنسيق التعاون. وتبلغ الموارد المخصصة للبرامج التي تنظم في مجال مكافحة التصحر في أفريقيا للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، ٤١٧ ٠٠٠ فرنك سويسري. وهو ما يمثل في المتوسط ١٧,٨ مليون فرنك في السنة. ومن المنتظر أن تكون المخصصات للسنوات القادمة في نفس ذلك المستوى. وفيما يلي توزيع لهذه الموارد خلال نفس فترة السنوات الثلاث بحسب المناطق: شمال أفريقيا: ٣ ٦٩٧ ٠٠٠ فرنك سويسري؛ أفريقيا الغربية (الساحل): ٤٥ ١٥٥ ٠٠٠ فرنك؛ أفريقيا الشرقية والجنوبية: ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك؛ أنشطة نوعية: ١ ٠٦٥ ٠٠٠ فرنك. وتتعلق هذه البرامج والمشاريع بمجالات الأنشطة التالية: تربية الحيوان والزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، وصون المياه والتربة، وتحقيق اللامركزية، وتعزيز القدرات (الاجتماعية - التنظيمية، والتقنية والإدارية والمؤسسية)، والتدريب والمعلومات، ونظم الإعلام والبحث. وقد أسهمت سويسرا أيضاً بما مجموعه ٣,٣ مليون فرنك سويسري في الأنشطة الخاصة لأجهزة اتفاقية مكافحة التصحر للفترة ١٩٩٣-١٩٩٩.